

جانب رئيس الجامعة اللبنانيه

الموضوع : ابداء الرأي حول من يخلف رئيس الجامعة في حال شغور المركز .

المرجع : كتاب رئيس الجامعة اللبنانية رقم ٣٨٠ / ص تاريخ ٢٣ / ٥ / ١٩٨٨

ان الهيئة الاستشارية القانونية ،

بعد الاطلاع على طيف القضية المعروضة والحاله عليها بموجب كتب

رئيس الجامعة اللبنانية رقم ٣٨٠ / ص تاريخ ٢٣ / ٥ / ١٩٨٨ ، لبيان الرأي في المسائل

التاليه :

١- هل يمارس مهام الرئاسة في حال غياب رئيس الجامعة اكبر

العمداء بالتكليف سنا .

٢- في حاله النفي ما هي الطريه القانونيه لتأمين مهام رئاسه

الجامعة ؟

٣ - هل يكون الحال هو اياه في حال شغور المركز بسبب وضع

رئيس الجامعة غارج المالك أو أخذه السنه السابعه أو بسبب طلبه الاحاله على التقاعد ؟

علما بأن جميع عمداء الكليات في الجامعة هم مكلفون بالعماده بموجب قرارات صادره

عن رئيس الجامعة ، ومنهم من هم حاليا بترتبه أستاذ ومنهم من هم بترتبه أستاذ مساعد .

وبعد الاطلاع على تقرير العضو المقرر ،

وبعد المذاكره حسب الاصول ،

يختلف العمل القانوني للمسائل المطروحه في حال غياب رئيس

الجامعة عنه في حال شغور المركز . وقد نص قانون الموظفين الذي تطبيق احكامه على

أفراد الهيئة التعليمية في كل ما لم ينص عليه قانون الجامعة (المادة ٧ من تنظيم الجامعة اللبنانية الصادر بالقانون رقم ٦٧/٧٥) على حالات الغياب المشروع وحالات الغياب غير المشروع الذي يؤدي الى اعتبار الموظف مستقيلاً من الوظيفة . وعليه ينبغي التمييز بين حالة الغياب وحاله شغور المركز .

أولاً : حساله الغياب : في حال غياب رئيس الجامعة عن الوظيفة لأسباب يجيزها القانون ، كما في حالات الاجازات المختلفة (الاجازة الادارية ، الاجازة الصحية - الاجازة العائليه - الاجازة بدون راتب) وحتى اجازة السنه السابعة التي ينص المرسوم رقم ١٩٨٤ تاريخ ٢٥/٩/٧١ على شروط الافادة منها ، طالبت الاجازة أم قصرت ، فان ذلك ليس من شأنه أن يؤدي الى شغور مركز رئاسة الجامعة ، وبالتالي فعند حصول هذا الغياب تتحقق حالة الانابه القانونيه ، ويتولى العميد الأكبر سناً حكماً مهام رئاسة الجامعة بالنيابة طيلة مد غياب الرئيس ، عملاً بالمادة الرابعة من المرسوم الاشتراقي رقم ٢٢/١٩٧٧ تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٧٧ (يراجع رأى الهيئة الاستشاريه القانونيه رقم ٨٨/٢ تاريخ ٩/٥/١٩٨٨) ولكن يشترط في ذلك ان تتوفر في العميد ، وان كان مكلفاً ، شروط التعيين أصلاً في وظيفه عميد ، أى أن يكون من بين أعضاء الهيئة التعليميه من جهه ، ومن رتبه استاذ ، من جهه ثانيه ، لكي يتمكن من أن ينوب عن رئيس الجامعة في مهام رئاستها ، تطبيقاً للماده الثامنه من المرسوم الاشتراقي ١٢٢/١٩٧٧ .

ثانياً : حاله شغور المركز : في هذه الحاله يجب على السلطه السياسيه تعيين رئيس جديد للجامعة اللبنانيه ، ولها أن تختار في هذا التعيين بين طريقتين :

أ - انما أن تعينه من بين أفراد الهيئة التعليميه ، وعليها ان تختاره عند ذلك من افراد الهيئة التعليميه ، من رتبه استاذ ، ومن بين ثلاثه أساتذه يرشحهم مجلس الجامعة . ويتم التعمين بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير التربيه الوطني والشؤون الجميله (المادة ٢٥ من المرسوم الاشتراقي ١٢٢/٧٧) .

.../...

ب - واما أن تعيينه من خارج ملاك افراد الهيئه التعليميه ، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء - وعندها تتحرر من أي شرط آخر ، سوى أن يكون من بين الشخصيات المشهود لها بكفاءتها العلميه (المادة ٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٢ / ٧٧) .

وفي حالة شغور المركز ، خلافا لما هو عليه الحال ، في حالة الغياب القانوني ، الذي توغاه الانابه القانونيه ، تصبح السلطه السياسيه مقيده بموجب تعيين رئيس للجامعه سواء أصالة او وكالة .

وتقتضي الاشاره الى أن الحال لا يكون واحدا في حالة اجازة السنه السابجه ، والوضع خارج الملأ والاهاله على التقاعد .

- ففي الحاله الاولى لا يصبح مركز رئيس الجامعه شاغرا ولو طال أمد هذه الاجازة ، ويكون الرئيس في حالة الغياب المشروع وتطبق احكام الانابه .

- وفي الحاله الثانيه يصبح المركز شاغرا اذا تجاوزت مدة وضع الموظف خارج الملأ سنه كامله ، ويحق للاداره عندها أن تعين خلفا له . وبصبح الوضع بين الانابه والشغور ، فلا يحق للاداره تعيين خلف له بالاصاله خلال مدة السنه ، ولكن يجوز لها أن تملأ المركز ، بالوكاله ، باعتبار أنه يمكن تعيين الوكيل في وظيفه شاغره أو في وظيفه تضييب فيها الاصيل .

= وفي الحاله الثالثه او في حاله الاستقاله تتحقق حاله شغور الوظيفه ، ويصبح من واجب السلطه التصفه تعيين خلف الرئيس الجامعه ، وفقا للاصول القانونيه أي بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، اصالة او وكالة .

س

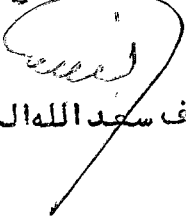
٠٠٠/٠٠٠


٠

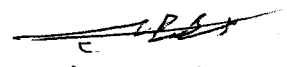
= لهذه الاسباب =

يرى المجلس ما تقدم .

بيروت في ٣١ / ٥ / ١٩٨٨

الرئيس

يوسف سعد الله الخوري

العضو
ايلى د يراني


العضو المقرر

خالد قباني

حضرة رئيس الجامعة اللبنانية

الموضوع : مطالعة الهيئة الاستشارية القانونية رقم ٨٨ / ٥
تاريخ ٣١ / ٥ / ١٩٨٨ .

عطفًا على الموضوع المشار إليه أعلاه .

أرغب اليكم توجيه كتاب الى الهيئة الاستشارية القانونية
للجامعة لسوءها عن الحل القانوني فيما لو شغل مركز رئيس
الجامعة ، دون ان تعين الحكومة خلفا له لآى سبب من الاسباب ،
او في خلال الفترة الزمنية التي تنقضي بين شغل مركز رئاسة الجامعة
وتعيين رئيس لها ، نظرا لأن رأى الهيئة لم يتطرق الى هذه
النقطة القانونية .

بيروت في

وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة

سليم الحص

حضرة رئيس الجامعة اللبنانية

الموضوع : مطالعة الهيئة الاستشارية القانونية رقم ٨٨ / ٥
تاريخ ١٩٨٨ / ٥ / ٣١ .

عظفا على الموضوع المشار اليه أعلاه .

أرغب اليكم توجيه كتاب الى الهيئة الاستشارية القانونية
للجامعة لسوءالمها عن الحسل القانوني فيما لو شخر مركز رئيس
الجامعة و دون ان تعين الحكومة خلفا له لأى سبب من الاسباب
اوفي خلال الفترة الزمنية التي تتقضي بين شفور مركز رئاسة الجامعة
وتعيين رئيس لها ونظرا لأن رأى الهيئة لم يتطرق الى هذه
النقطة القانونية .

بيروت في

وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة

سليم الحمص

حضرة رئيس الجامعة اللبنانية

الموضوع : مطالعة الهيئة الاستشارية القانونية رقم ٨٨ / ٥
تاريخ ٣١ / ٥ / ١٩٨٨ .

مطفا على الموضوع المشار اليه أعلاه .

أرغب اليكم توجيه كتاب الى الهيئة الاستشارية القانونية
للجامعة لسوءها عن الحل القانوني فيما لو شغل مركز رئيس
الجامعة بدون ان تعين الحكومة خلفا له لأي سبب من الاسباب
او في خلال الفترة الزمنية التي تنقضي بين شغل مركز رئاسة الجامعة
وتعيين رئيس لها ونظرا لأن رأي الهيئة لم يتطرق الى هذه
النقطة القانونية .

بيروت في

وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة

سليم الحسني